

نور رؤيا استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق

أ. م. د. ربيع خلف صالح
أ. م. د. ثائر محمود رشيد
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد

ملخص

استهدفت هذه الدراسة تحليل واقع الاقتصاد العراقي على خلفية تحليل القدرة التنافسية بما يفضي الى وضع ملامح عامة لاستراتيجية بناء للقدرة التنافسية الوطنية للنهوض بالواقع الاقتصادي. وقد افترضت الدراسة ان الاقتصاد العراقي يعاني من اخفاقات شديدة في الاداء لا تتصل بطبيعته ولا تعتبر سمة اصيلة من سماته بل هي ظرفية وطارئة رغم وجودها منذ عقود.

ان حالة الوهن المرافق للفعاليات الاقتصادية تتصل بغياب رؤية استراتيجية طويلة الاجل للنهوض بهذه الفعالية لمستويات تنافسية متماسكة العناصر والمرتكزات القائمة عليها، حيث اصبحت نظرية التجارة الحرة الكلاسيكية وهما بكل المقاييس لعدم تحقق الفرض الاساسي الذي تقوم عليه النظرية (المنافسة التامة) لأسباب عديدة لعل اهمها المتغير التكنولوجي العسير على كثير من الدول اضافة لتكلفة الاستثمار العالية.

وبالتالي وفي ظل اقتصاد هذا السوق غير الكامل تلعب السياسات دورا كبيرا في تحديد القدرة التنافسية والتغلب على اخفاقات السوق وتحقيق التوازن من خلال مؤشرات وركائز تقسم الى ثلاث مراحل، تتصل الاولى بالمتطلبات الاساسية ثم مرحلة الكفاءة وصولا الى مرحلة المعرفة والابتكار، وكل ذلك في ظل سلوك يتحكم بالاستثمار الاجنبي المباشر لتنمية القدرات الوطنية والتناغم مع الاستراتيجيات التنموية.

لقد شهدت العقود الخمسة المنصرمة تشوها مستمرا في هيكل الاقتصاد العراقي بسبب الاحداث السياسية والعسكرية التي تخللتها فضلا عن تداعيات المرض الهولندي والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي تبنتها الحكومات المتعاقبة.

وفي محاولة مبسطة فقد استطلعت الدراسة اراء عينة صغيرة من وحدات الاعمال في العراق (باستثناء كردستان) حول 12 مرتكزا للتنافسية وظهر ان الاقتصاد العراقي يعاني من اخفاق عام في التنافسية بنسبة 60% . وظهر ان اهم تلك الاخفاقات كامنة في معالجة الفساد والاستقرار السياسي والامني وولاء قوة العمل ووضوح الانظمة الضريبية اضافة الى فشل باقي المرتكزات.

ان المحاولات الحالية للحكومة لا زالت متواضعة وهي جذب الاستثمارات الاجنبية من خلال قانون الاستثمار وبعض الاتفاقات الاستثمارية الواعدة. الا ان ما ينبغي فعله يرتكز على اصلاح هيكل القرار الاستراتيجي المفضي الى استقرار سياسي وامني طويل الاجل وراسخ كشرط للإصلاح الاقتصادي الذي يوطر استراتيجية للقدرة التنافسية تتخذ الملامح التالية:

المرحلة الابتدائية : بناء فريق عمل التنافسية وبناء المرصد الوطني للتنافسية.
مرحلة الانطلاق:

- 1) نشر مفهوم التنافسية الشامل بين مختلف شرائح قطاع الاعمال وبناء القدرة الوطنية.
- 2) قياس مؤشرات تنافسية الاقتصاد العراقي ومقارنتها مع مجموعة الدول الاخرى.
- 3) المساعدة على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الاعمال العراقي عبر وضع منهجية تحليل السلسلة التكنولوجية بالاعتماد على البحث الميداني والبحث المكتبي.
- 4) صياغة السياسات القطاعية بناء على التحليل المذكور ودفعها لمتخذي القرار بهدف تعزيز ودعم آلية جذب الاستثمارات.



Abstract

The goal of study is to analyze the situated of Iraqi economy depending on analyze the competitiveness almightiness, that will induct to characterize the general lineament for strategy of build the national competitiveness almightiness to arising the economy situation.

The study hypothesis indicate that the Iraqi economy have been suffer from big misfires in performance did not connect with nature of Iraq also it's not conceder one of features but it's impermanent although its existing since a long time.

The reason of weakness the economy activities because of absence of long strategic vision to arise in these activities to high competitive levels has well elements and basis which dependence on it.

The classic theory of trade did note determine in all measurement because of absence the fundamentals which the theory depend on (the perfect competitive theory) for many reasons, the most important one is the technology changes, which become difficult on the countries because of high cost of high investment.

Consequently according to these circumstances for incompletely economy the political become one of the most important point in appointing the competitiveness almightiness and passing the misfire of the markets and determine the balance through indications which divided to three phases, the first one connected to the bases requirements, the second is the eligibility and the third is the knowledge and creation.

All the previous description depending on behavior which controlling FDI to develop national almightiness and to agreeableness with the development strategy.

Thr past fifty tears has blurring in hulk of Iraqi economy because of the political and military events addition Dutch Disease and the bad economic policy for alternate governments.

The simple attempt of reccing the opinion for a little Iraqi unities business groups except Kurdistan region around 12 basal competitive, the result indicate that the Iraqi economy sufferd from general misfires in competitive (60 %) and that appear the most important misfires is process the depravity and stabile in political and security situation also the loyalty in work and the clearance in the taxes system addition to filing in other bases.

The actual attempts for government still humble effort to bring the foreign investors through legislated investment low and through some of other investment convention.

The base strategy for hulk decision musy be repair that will lead to long stability in political and security situation as a condition tp repair the economy which creates new strategy for competitiveness almightiness as follow:

Primary Phase: Build team work for competitiveness also national censorship . for Competitiveness.

Start Phase :

- 1) Distribute the holistic competitive concept among different fillers of business groups and build the national competitiveness.
- 2) Measuring the indications of Iraqi economy and compare it with other countries.
- 3) Help to support the competitiveness almightiness for Iraqi business groups through establish new analysis system for technology concatenation depending on report of office.
- 4) Legislated the policies for business groups according to analysis which mention above and deliver those policies to the decisions maker to support the procedure of bring the investments.



مقدمة

ادى انجلاء واقع الكونية او القرية العالمية الى تحول الاسواق الوطنية على الصعيد العالمي الى سوق واحدة قدر تعلق الامر بتجارة السلع والخدمات وحركة رؤوس الاموال .. مع ما لهذه الظاهرة من انعكاسات وتجليات على الاقتصادات الوطنية التي تعني في النهاية تكامل الاقتصادات المتقدمة و النامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم، وخاضعة لمبدأ التنافس الحر وذلك عن طريق إلغاء كل الحدود والحواجز الجمركية في العالم، حيث تلعب منظمة التجارة العالمية دورا بارزا في هذا المجال .

وهنا تثار قضية الجاهزية الاقتصادية الوطنية ومدى ملائمتها لولوج هذا المعترك الدولي المعقد ذو الابعاد المتداخلة اقليميا وعالميا وتكنولوجيا وتمويليا... الخ. وقد تعلق الامر بالاقتصاد العراقي فقد اتفقت معظم الادبيات الاقتصادية على انه يعاني من وهن شديد يصل الى حد الظهور في معظم مفاصله. الا ان هذا الضمور لا يعد اصيلا في طبيعة الاقتصاد العراقي، انما هو وليد مجموعة من الظروف الاستثنائية والسياسات الخاطئة التي امتت بالقطاعين منذ قرابة 5 عقود.

وبالتالي فان الاقتصاد العراقي يفتقر الى المقومات الاساسية الظرفية لولوج عالم الصادرات (غير النفطية) في السنوات العشرة المقبلة (حسب التقديرات المختلفة) طالما ان معظم الطلب السلبي الفعال يلبي عن طريق الاستيرادات (ناهيك عن الطلب الكامن) الا ان ذلك لا يعود الى عناصر اصيلة كامنة في الاقتصاد العراقي وانما الى المعوقات الظرفية المذكورة والتي ينبغي تجاوزها عبر اصلاحات ودور حكومي يشجع القدرات الكامنة في القطاعات الوطنية على التحرر من تلك المعوقات والانطلاق الحر على طريق التنافسية الاقليمية وربما العالمية.

تهدف الدراسة الى تحليل واقع الاقتصاد العراقي على خلفية تحليل القدرة التنافسية بما يفضي الى وضع ملامح عامة لاستراتيجية بناء للقدرة التنافسية الوطنية للنهوض بالواقع الاقتصادي.

فرضية الدراسة: يعاني الاقتصاد العراقي من اخفاقات شديدة في الاداء لا تتصل بطبيعته ولا تعتبر سمة اصيلة من سماته بل هي ظرفية وطارئة رغم وجودها منذ عقود. ان حالة الوهن المرافق للفاعليات الاقتصادية تتصل بغياب رؤية استراتيجية طويلة الاجل للنهوض بهذه الفعالية لمستويات تنافسية متماسكة العناصر والمرتكزات القائمة عليها.

التنافسية بين المفهوم واصدار التقارير

اتفقت الكتابات المتصلة بالتنافسية ان هذا المفهوم هو نتاج الاعمال الاولى لمايكل بورتر من جامعة هارفارد والذي يعد راند مدرسة رجال الادارة في تحليل التنافسية في محاولة بارعة منه للتأسيس الى زيادة الانتاجية القائمة على الاختراع والعنصر الفكري بدلا من الاعتماد على الميزة النسبية للاقتصادات المختلفة من خلال نظريته التي عرفت بنظرية الميزة التنافسية. وبذلك فانه يحلل التنافسية من وجهة نظر الدول المتقدمة التي تهدف الى الحفاظ على ريادةها الاقتصادية العالمية عبر الابتكار دونما قلق من المستوى المرتفع للاجور لديها.

اما من الناحية الاقتصادية فقد ركزت (مدرسة الاقتصاديين) على الرفاه الاقتصادي وربطه بالنمو المستدام حيث اعتبرت ان اقتصادا ما يعد تنافسيا طالما هو قادر على تحقيق النمو دون الاخلال بميزان المدفوعات بغية ضمان انعكاس هذا النمو على مستوى الرفاه ايجابيا، اعتمادا على رفع الانتاجية والابتكار في عمليات الانتاج كثيفة راس المال مع التوجه للاستثمار في الدول ذات العمالة منخفضة الكلفة نحو العمليات الانتاجية التي تتطلب كثافة اليد العاملة. وبذلك نلاحظ اتفاقا بين المدرستين على ان التنافسية انما تركز على زيادة الانتاجية المدعومة بالابتكار التكنولوجي والفن الانتاجي رغم اختلافهما في توظيف هذا المفهوم⁽¹⁾.



وتقدم التنافسية اشارات مختلفة حول المدلول والآليات بحسب درجة التطور الاقتصادي للمجتمع الامر الذي يسوغ التعميم ان التنافسية لا زالت لحد الان مفهوما عاما وغير متفق عليه على نطاق واسع. ففي الوقت الذي اهتم فيه بورتر بالتنافسية المتقدمة (كما سلف) فان التنافسية بالنسبة للدول الصناعية الناشئة تتمحور حول كيفية الحفاظ على التقدم والمواقع الريادية المحققة في عالم الصناعات ذات التقانة المتوسطة من تاثير المزايا النسبية التي تمتلكها كإخفاص الاجور ووفرة المواد الاولية والموقع الجغرافي، والعمل على زيادة القطاعات التي يمكن ان تحتل فيها مواقع ريادية. اما بالنسبة للدول النامية ذات الاقتصاد المغلق والتي تحاول الاندماج في الاقتصاد العالمي (ومنها العراق) فتمثل التنافسية لها مجرد الحصول على موطيء قدم في حلقة السباق العالمي نحو التطور والرقي من خلال الحصول على مواقع ريادية في بعض القطاعات والمجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية الى مزايا تنافسية عبر تبني مجموعة من الاصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية لمواجهة تحديات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي⁽²⁾. في حين تتحدد التنافسية في الدول الفقيرة في القدرة على البقاء عبر تعظيم امكانيات الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة والتقليل ما امكن من النتائج السلبية لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ورغم ان مفهوم التنافسية ولد في مدرسة رجال الاعمال الا ان البحث سيجانب تحليلات تلك المدرسة (حاليا) مسلطا الضوء على ابرز ما قيل في التنافسية من المنظور الماكروي. فقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على انها الدرجة التي يمكن وفقها (وفي شروط سوق حرة وعادلة) انتاج السلع والخدمات التي تواجه اذواق الاسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخول الحقيقية لسكان على المدى الطويل⁽³⁾. في حين اعتمدها فريق التنافسية العربية كأداء حالي للأنشطة التصديرية او منافسة الاستيرادات⁽⁴⁾.

ومنذ عقد الثمانينات صدرت تقارير حول تنافسية الاقتصادات في العالم من خلال مؤسسات دولية عديدة معنية بتحديد وقياس مؤشرات التنافسية ومنها البنك الدولي ومؤسسة هاريتاج والمعهد العربي للتخطيط. الا ان هناك مؤسستين دوليتين تقومان بقياس مؤشرات التنافسية بناء على مسح رأي قطاع الاعمال في مختلف الفعاليات الاقتصادية هما المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعرف التنافسية بانها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة او هي مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تؤثر على مستوى الانتاجية في الاقتصاد الذي يحدد بدوره معدل الرفاهية التي يمكن ان تتحقق من ارتفاع معدلات العوائد على الاستثمار في الاقتصاد وبالتالي تحقيق نمو مستدام واعلى في المدى المتوسط⁽⁵⁾، كما يصدر المعهد الدولي للتنمية والادارة تقريرا مماثلا ينسجم مع تعريفه للتنافسية حيث يراها معبرة عن قدرة البلد على توليد القيم المضافة ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق ادارة الاصول والعمليات. حيث تظم هذه التقارير احصائيات ومؤشرات حول الاداء الاقتصادي للدول المختلفة ومن ثم تصدران تقارير دولية سنوية حول ترتيب تنافسية كل دولة وفق مؤشراتها.

كما تهتم العديد من دول العالم بتقاريرها السنوية الوطنية التي تدرس وتحلل تنافسية اقتصاداتها وتشير الى مكامن القوة والضعف في ادائها. وعلى صعيد الدول العربية نجد ان تونس والمغرب والكويت والبحرين ومصر والاردن قد انشأت مجالس وطنية للتنافسية وبدأت في السنوات الاخيرة تهتم باصدار تقارير التنافسية الوطنية، وقد التحقت سوريا بهذه الدول من خلال المرصد الوطني للتنافسية المشكل عام 2007⁽⁶⁾.

اهمية وانواع التنافسية

تقوم نظرية التجارة الحرة الكلاسيكية على فرض توفر المنافسة التامة التي تحقق الربحية لجميع الدول وتوزع الموارد المتاحة بصورة مثلى وبالتالي فان اي تدخل من قبل الحكومة في هذا الجانب سوف لن يكون ذو معنى وربما يتحول الى معوق امام حرية تدفق التجارة وبالتالي خفض المكاسب المحتملة من التجارة. الا ان الواقع الحالي يشير بوضوح الى عدم توفر هذا الفرض بحيث يمكن القول بإطمئنان بانه لا توجد منافسة تامة في اقتصاد السوق لاسباب عديدة وياتت واضحة للمراقب ولعل اهمها المتغير التكنولوجي ومحدودية القدرة في امتلاك التكنولوجيا لعدد غير قليل من الدول، اضافة للتكلفة العالية للاستثمار، وبالتالي سيعصب الحديث عن امثلية استخدام الموارد في ظل هكذا ظروف. من هنا وفي ظل اقتصاد السوق غير الكامل تأخذ السياسات دورا كبيرا في تحديد القدرات التنافسية كما تلعب مؤشرات ومعايير التنافسية ذاتها دور الدليل والمرشد لصياغة هذه السياسات والتغلب على اخفاقات وازمات السوق وتحقيق التوازن.



من ناحية اخرى يمكن تعظيم الاستفادة من المميزات التي يقدمها الاقتصاد العالمي وتفادي سلبياته لاسيما للدول الصغيرة حيث يشير تقرير التنافسية العالمي ان هذه الدول اكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية وتطبيقاته من الدول الكبيرة طالما تعطي التنافسية فرصة لشركات الدول الصغيرة للخروج من محدودية السوق الوطني الى رحابة السوق العالمي⁽⁷⁾.

وتتميز العديد من الدراسات بين عدة انواع من التنافسية لعل اشهرها ما يلي:-

- 1- تنافسية التكلفة او السعر: وهي تنافسية عامة وبمعنى واسع يذهب الى ان البلد الذي يتمكن من تصدير سلع منخفضة التكلفة الى الاسواق الخارجية يكون بموقع تنافسي افضل، ويدخل في تحديد هذا النوع من التنافسية سعر صرف العملة الوطنية.
- 2- التنافسية غير السعرية: نظرا لان التنافسية تشمل عوامل اخرى غير التكلفة والاسعار فان التنافسية تقسم الى نوعين:
 - أ- التنافسية النوعية وتشمل بالاضافة للنوعية والملائمة عنصر الابداع والتفوق التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة يتمكن من تصدير منتجاته حتى اذا كانت اسعارها اعلى من اسعار منافسيه.
 - ب- التنافسية التقنية ويتحقق هذا النوع من التنافسية عندما تتنافس المشاريع من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.
 - 3- التنافسية الكامنة (المستدامة) وتركز على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية في الاجل الطويل مثل راس المال البشري والتعليم والتقانة والقدرة الابتكارية.
 - 4- التنافسية الجارية وهي التنافسية التي تركز على التنافسية الحالية ومناخ الاعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها.

منهجيات قياس التنافسية

(اولا) مقياس المنتدى الاقتصادي العالمي: يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير التنافسية العالمي منذ عام 1979 ويوفر هذا التقرير تقييما شاملا للتنافسية ما يزيد عن 130 دولة تشكل اقتصاداتها 98% من الناتج الاقتصادي العالمي، وعادة ما يحقق هذا التقرير فائدة للجهات التالية:

- أ- مؤسسات القرار الحكومية لتحديد معوقات النمو والاستفادة من رسم السياسات وتعديلها.
 - ب- قطاع الاعمال لا سيما الشركات لتطوير استراتيجيات اعمالها وتوجيه الاستثمارات.
 - ج- الاكاديميون والباحثون في تحليل بيئة الاعمال الحالية في اقتصاد ما.
 - د- منظمات المجتمع المدني لمعرفة المزيد عن وضع بلادها التنافسي مقارنة بالبلدان الاخرى.
- ويتسم مقياس المنتدى بالتطور المستمر المستجيب للانتقادات والمناقشات والدراسات المستمرة المثمرة بغية الاحاطة بأكثر عدد من المحددات والمؤشرات التي تؤثر في تنافسية البلدان في مختلف مراحل تطورها ولعل من أكثر هذه الانتقادات موضوعية انتقادات (خاب خوب واورال وكذلك لال) التي انصبت على تقييم تقرير التنافسية الكونية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وركز (لال) في انتقاداته على ابتعاد هذه المؤشرات المركبة عن تعريف وقياس واضح لمفهوم التنافسية بحيث أن مجموعة كبيرة من العوامل تؤثر في التنافسية⁽⁸⁾.

ففي تقرير التنافسية العالمي 2007-2008 تمت العودة الى المقياس المعتمد في العام 2004 والتي وضعه (خافيير سلاي مارتين)⁽⁹⁾ مع ادخال بعض التحديث والتطوير عليه بما يواكب التطور الديناميكي لاقتصادات العالم بحيث تصبح عملية مقارنة تنافسية الدول اكثر شفافية وواقعية. لقد بات مؤشر التنافسية الكلي المعزز للنمو يوفر صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم على مختلف مراحل تطورها حيث يتألف من 12 مؤشرا رئيسيا تغطي اكبر عدد ممكن من العوامل التي تحدد وتؤثر في تنافسية البلدان وقد قسمت هذه المؤشرات على 3 مراحل اساسية بحيث تنسجم كل مرحلة مع حالة التطور الاقتصادي للدول، وبذلك فان كل مرحلة تتكون من مجموعة من المؤشرات التي يتم احتساب بعضها وفق مسوحات رأي ميدانية لرجال الاعمال اما البعض الاخر فيحتسب وفق مسوحات احصائية مختلفة، وهذه المراحل هي:-⁽¹⁰⁾



المرحلة الاولى: المتطلبات الاساسية وتشمل:

- (1) البنية التحتية.
- (2) استقرار الاقتصاد الكلي.
- (3) الصحة والتعليم الاساسي.

المرحلة الثانية: معززات الكفاءة وتشمل:

- (4) التعليم العالي والتدريب.
- (5) كفاءة اسواق السلع.
- (6) كفاءة اسواق العمل.
- (7) كفاءة الاسواق المالية.
- (8) الجاهزية التكنولوجية.
- (10) حجم الاسواق.

المرحلة الثالثة: عوامل تطور الابداع والابتكار وتشمل:

- (11) مدى تطور بيئة الاعمال.
- (12) الابتكار.

اما التوصيف العملي المساند للتوصيف السابق فقد حدد بما يلي:

جدول رقم (1) مراحل التطور الاقتصادي للدول

المرحلة	اعتماد المرحلة على	متوسط دخل الفرد بالدولار
الاولى	الموارد الطبيعية	اقل من 2000
انتقالية	بين المرحلتين	2000-3000
الثانية	الكفاءة	3000-9000
انتقالية	بين المرحلتين	9000-17000
الثالثة	المعرفة والابتكار	اكثر من 17000

المصدر/ تقرير التنافسية العالمي 2007-2008.

وبدمج التوصيفين امكن الخروج بمؤشرات التنافسية العالمية بحيث يتم (الموانمة الشاملة) ما بين المؤشر حسب مرحلته والدولة حسب مرحلة التطور الاقتصادي، في محاولة لتفادي التحيز عند احتساب المؤشرات توفيقياً. فمثلاً البلد الذي يعتمد اقتصاده على الموارد الطبيعية لا بد ان يكون ضمن توصيف المرحلة الاولى للمؤشر (المتطلبات الاساسية) الا ان هذا لا يعني ان (معززات الكفاءة) و (عوامل تطور الابداع والابتكار) لديه معدومة، وانما هو يعتمد على الموارد الطبيعية بصورة كبيرة وفي نفس الوقت يتحصل على قدر قليل من (معززات الكفاءة) وقدر اقل من (عوامل تطور الابداع والابتكار) والعكس صحيح في حالة الدول المعتمدة على المعرفة والابتكار والتي لا بد ان تتحصل على مقدار من الموارد الطبيعية. واستناداً لما تقدم فقد تم ترجيح المؤشرات الخاصة بالتنافسية باوزان ترجيحية وكما يلي:-



جدول رقم(2) الاوزان الترجيحية لمؤشرات التنافسية حسب تصنيف اقتصادات البلدان

مجموعة المؤشرات	اقتصاد الموارد الطبيعية	اقتصاد الكفاءة والفعالية	اقتصاد الابداع والابتكار	المجموع
المتطلبات الاساسية %	60	40	20	120
معززات الكفاءة %	35	50	50	135
عوامل تطور الابداع %	5	10	30	45
المجموع %	100	100	100	

المصدر/ تقرير التنافسية العالمي 2007-2008.

(ثانيا) مقياس المعهد الدولي للتنمية الادارية: يتطابق هذا المقياس مع مقياس المنتدى الاقتصادي العالمي من حيث استخدام مزيج مركب من استطلاعات الرأي ومن البيانات الاحصائية والمختلفة ومعالجة هذه المعلومات باستخدام الاوساط الحسابية البسيطة والمرجحة للحصول على مؤشر التنافسية الاجمالي والمؤشرات الفرعية المكونة .

(ثالثا) مقياس المعهد العربي للتخطيط: تعتمد المنهجية المتبعة في المعهد على المتغيرات الكمية والاحصائية التي يتم الحصول عليها من مصادر دولية واقليمية ومحلية. ويستند بناء المؤشر على التعريف الذي تبناه المهد للتنافسية، حيث يركز على العوامل التي تؤثر مباشرة على تنافسية الامم كالسياسات والهيكل الاقتصادية والمؤسسات الداعمة للنمو. ويميز المعهد بين نوعين للتنافسية هما (التنافسية الجارية) و (التنافسية الكامنة) وعليه ينقسم مؤشر التنافسية العربي الى قسمين وكما يلي:

(اولا) مؤشر التنافسية الجارية ويضم:

- 1) بيئة الاعمال والجاذبية وتشمل...
 - أ- البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات.
 - ب- الحاكمية وفعالية المؤسسات.
 - ج- تدخل الحكومة في الاقتصاد.
 - د- جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر.

2) أداء الاقتصاد الكلي.

3) الانتاجية والفعالية.

4) ديناميكية الاسواق والتخصص.

(ثانيا) مؤشر التنافسية الكامنة ويضم:

1) نوعية البنية التحتية التقانية.

2) التكنولوجيا والتقانة.

3) راس المال البشري.

ويتضح من التقسيم السابق ان مؤشر التنافسية الجارية انما يتصل بالاداء التنافسي قصير الاجل، بينما يتصل مؤشر التنافسية الكامنة بالقدرة والطاقت والعوامل التي يمكن ان تدعم النمو في المستقبل.

وبغية تأشير الاداء النسبي للدول العربية في الاسواق العالمية فقد ادخلت بالاصل عدة دول غير عربية في المؤشر لغرض المقارنة وهي كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ وفنلندا وتركيا⁽¹¹⁾.

وقد اشار تقرير المعهد لعام 2006 ان المستوى التنافسي للدول العربية قد تراجع بالمقارنة مع عام 2003، وذلك جراء تراجع التنافسية الكامنة بسبب قصور الاستثمار في ميادين الطاقة الابتكارية والتقانة والبنى التحتية وراس المال البشري الامر الذي ينتج عنه الحاجة الى استثمارات وقدرات وزمن طويل لأحداث التغيير المطلوب في التنافسية الكامنة. كما اثبت التقرير ان تراجع معدلات التضخم الحاصل في الاقتصادات العربية في السنوات الاخيرة وارتفاع اسعار النفط لم تسهم في الارتقاء بالتنافسية الجارية. فقد احتلت كوريا المركز الاول وتلتها ماليزيا البرتغال ولم تظهر اي دولة عربية الا ابتداء من المركز الرابع الذي احتلته الامارات.



القدرة التنافسية والاستثمار الاجنبي المباشر

ان الحديث عن الصناعات التصديرية والقدرة التنافسية على الساحة العالمية يعد من الموضوعات التي تزداد حرجة سنة بعد اخرى منذ الربع الأخير من القرن المنصرم، لما لهذا الموضوع من اثارا بالغة الاهمية على صعيد النمو وربما التنمية الاقتصادية. من هنا جاءت المحاولات الدؤوبة للدول (لا سيما النامية منها) بهدف تحقيق تقدم ملموس على طريق القدرة التنافسية سواء عن طريق الاستثمارات الوطنية و/ او الاجنبية المباشرة.

ان المحاولات المصرة على جذب الاستثمارات الاجنبية بشخص الشركات متعددة الجنسية قد يكتب او لا يكتب لها النجاح التام وبذلك قد تكسب الدول النامية او لا تكسب فرصة تحسين الموقف التنافسي في الساحة العالمية عبر صناعات تصديرية تمتص العجوزات المشهورة في موازين مدفوعاتها . ان نجاح الدول النامية في جذب الاستثمارات الاجنبية يتوقف على جملة من السياسات والقوانين والظروف، وغني عن البيان أن مقدار النجاح الذي تحققه الدولة المضيفة في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه نحو التصدير ورفع مستواه، اضافة إلى جني ثمار التنمية التي يحققها هذا الاستثمار يعتمد اعتمادا حاسما على قدرة الدولة على تطوير القدرات المحلية، والواقع أن بعض الدول التي كانت أكثر نجاحا من غيرها في تعزيز القدرة التنافسية في مجال التصدير والتحكم بالاستثمار الاجنبي المباشر الموجه صوب التصدير قد لجأت إلى اتباع نهج ثنائي يرتكز على تنمية القدرات المحلية مع استهداف الموارد والأصول الأجنبية في الوقت ذاته ، ويمكن أن تشمل العناصر الهامة لهذا النهج على المباديء التالية:- (12)

- 1- التأكد من أن ما هو مستهدف في تشجيع الاستثمار يتلائم مع الاستراتيجيات التنموية والصناعية الأوسع نطاقا للدولة المعنية.
- 2- توفير رزمة من الحوافز بطريقة مركزة لتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في الأنشطة الاستراتيجية (مع مراعاة قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن التصدير)
- 3- إشراك الشركات الأجنبية المنتسبة في تطوير ورفع مستوى التنمية البشرية.
- 4- إيجاد بنية أساسية رفيعة المستوى من قبيل تجهيز الصادرات والمجمعات العملية .
- 5- توفير الدعم الهادف لمنظمي المشاريع المحليين والنهوض بالموردين ومجمعات المشاريع. ومن الناحية العملية يمكن ترجمة تلك المباديء بالخطوات التالية:- (13)
1. الحاجة الى اعادة النظر في تشريعات الاستثمار على فترات زمنية بغرض تطويرها.
2. تحديد اشكال دخول الاستثمار الاجنبي وذلك من خلال مشروعات جديدة أو في مشروعات قائمة، وتحديد القطاعات المطلوب فيها الاستثمار.
3. توجيه أنشطة الشركات الأجنبية من خلال الحوافز الضريبية والتصديرية وحوافز تأهيل الموارد البشرية.
4. وضع أسس المنافسة ومنع الاحتكار.
5. تطوير البنية التكنولوجية الوطنية المتمثلة في تحقيق الروابط بين المؤسسات الاكاديمية ووحدات البحث والتطوير والصناعة، بالاضافة الى تقوية مؤسسات خدمات المعلومات والخدمات الاستشارية الوطنية.
6. مساندة قوية للموردين المحليين والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
7. وجود أجهزة مشرفة على الاستثمار في البلدان النامية من أجل مساعدة المستثمر وترشيد التعامل معه.
8. ضرورة توفير الرعاية اللازمة للمشروعات الاستثمارية في كافة مراحلها.
9. أهمية تحقيق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين القانونية والمؤسسية.
10. توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية في البلدان النامية من منافسة المنتجات المثيلة المستوردة، وخاصة خلال السنوات الاولى من تشغيل المشروع.



11. منح الجهاز المشرف على الاستثمار صلاحيات وسلطات كافية من أجل أن تكون فاعليته ذا ثقل ووزنه أكبر.

12. التأكيد على مسؤولية المستثمر تجاه تهيئة الظروف المواتية لنجاح استثماراته من خلال حسن اختياره للفرصة الاستثمارية وبيت الخبرة المؤهل من ذوي المعرفة المرتبطة بالظروف والايضاح المحلية لوضع دراسة الجدوى اللازمة، والتأكد من جدوى المشروع وحسن الاختيار الشركاء والحرص على توازن الهيكل التمويلي للمشروع، وتوفير الادارة المؤهلة والجيدة.

استثمارات الشركات متعددة الجنسية

لقد باتت الشركات متعددة الجنسية تحظى بالامكانية القصوى في المساهمة برفع اداء الاقتصادات الخاملة كونها تحولت عبر حقبة طويلة من النضوج الى قوة أساسية في الاقتصاد العالمي في عالمنا المعاصر، حيث تمارس عملها من خلال شبكة معقدة من البنى المؤسسية والتنظيمية، وتخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق منظومة كونية متكاملة تضع تحت إدارتها أكثر من ثلث الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وتستحوذ على أكثر من ثلاث أرباع التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المتدفق على الصعيد العالمي.

أن تحسين القدرة التنافسية التصديرية أمر هام، ينطوي على تحديات، ولكنه ليس هدفاً في حد ذاته، بل أداة لبلوغ هدف تعزيز التنمية، ويثير ذلك قضية الفوائد المستمدة من التجارة المرتبطة بالشركات المتعددة الجنسيات، بدءاً بتحسين الميزان التجاري، ثم تحسين عمليات التصدير وإدامتها على مر الزمن وحتى وإن كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة صوب التصدير تساعد على زيادة الصادرات، فإن الشركات الأجنبية تستورد أيضاً، وقد تكون حصيلة النقد الأجنبي الصافية في بعض الحالات، وقد تسجل أيضاً قيم تصدير عالية مع تدني معدلات القيمة المضافة، والمسألة في كافة الحالات هي معرفة كيف يمكن للدول النامية المضيفة أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من الأصول التي تتحكم بها الشركات متعددة الجنسية، وتعتمد المسألة إلى حد كبير على الاستراتيجيات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات، من ناحية، وعلى ما يقابلها من قدرات وسياسات في البلد المضيف، من ناحية أخرى .

والاعتماد المفرط على الشركات المتعددة الجنسيات لبناء القدرة التنافسية التصديرية له عيوبه، فقد تركز الشركات متعددة الجنسيات على المزايا النسبية الثابتة للبلد المضيف فقط، وعلى وجه الخصوص قد لا يكون بالمقدور تنمية المزايا النسبية الدينامية، ولا انخراط الشركات المنتسبة في الاقتصاد المحلي بإقامة روابط بمشاريع الأعمال المحلية عن طريق مواصلة تنمية مهارات العاملين أو بإدخال تقانات أكثر تطوراً.

ويمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تسهم في تحسين القدرة التنافسية لبلد ما، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في الصناعات التي تستثمر فيها من قبل، أو بالتحول في صناعة معينة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة Labor Intensive إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى وعلى المعارف.

ثمة أولوية مشتركة بين الدول، سواء كانت دول غنية أو فقيرة، الا وهي تحسين الصادرات وإدامتها حتى تسهم في التنمية مساهمة فعالة، ومثلما تجد الشركات نفسها مضطرة لجعل نظمها الإنتاجية أكثر قدرة على المنافسة، ويجب على الدول أن تنظر في كيفية التحول، في أي صناعة من الصناعات إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى.

ويمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تساعد بطرق شتى على تعزيز القدرة التنافسية التصديرية للدول المضيفة لهذه الشركات، ويكمن التحدي هنا في إمكانية الاستفادة من إمكانات الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق هذا الهدف، وبقصد اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير، والتأكد من أن هذا الاستثمار يرجع بفوائد إيجابية، يجب على الدول أن تجد أكثر الاساليب فعالية لجعل مواقعها مواتية للاضطلاع بنوع من الأنشطة التصديرية التي تهدف إلى تشجيعها، ولا بد حتى للجهات التقليدية الرئيسية المستفيدة من الاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير من الارتقاء بمستوى صادراتها للتمكن من تحمل عبء الاجور المرتفعة والحفاظ على قدرتها التنافسية كقاعدة للتصدير (14).



الاستثمار في رأس المال البشري

ان أهمية دور التعليم كواحد من الحلول لمشكلات الاقتصاد بهدف رفع تنافسيته من خلال تأهيل الأفراد المساهمين في هذا الاقتصاد وإكسابهم مهارات وخبرات متقدمة ليستطيعوا قيادة عملية التنمية و المساهمة فيها.

ولإمكان للعامل العادي في الصناعة المتطورة ذات القيمة المضافة العالية بل للعامل الماهر الذي يخضع للتدريب والتأهيل بشكل مستمر ودائم في ظل بحث المجتمعات عن موقع لها في خريطة الأمم بالانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المعرفي.

ووضع برامج تأهيل وتدريب مستمرة للعاملين في كافة المؤسسات والشركات وتأمين التمويل اللازم لها وذلك من أجل الحد من البطالة لأن فرصة حصول العامل المدرب والمؤهل أكثر من غيره من العامل العادي حيث يختار فرصة العمل المناسبة له بعد أن أخذ كفايته من التدريب العملي ضمن أجواء السوق التنافسية بأبعادها الحقيقية.

ان أهمية ضبط الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري واستكمال الإصلاحات المالية العامة ومنح حوافز وإعفاءات ضريبية على قيمة التجهيزات المعرفية لاسيما الإلكترونية الحديثة على وجه الخصوص وتخصيص حوافز للتشجيع على البحث العلمي تكمن في توليد القدرة على تحسين تنافسية الاقتصاد .

من ناحية ثانية نجد ان تلازمية العلاقة بين معدل النمو والاستثمار تترك اثارها المباشرة على الخزين المستثمر من رأس المال البشري ففي الدول النامية ينبغي ان يكون النمو اكبر من 2.5% لتحقيق انخفاض في معدل البطالة حسب قانون (اوكن) الامر الذي يستلزم حجم من الاستثمارات غالباً ما تكون هذه الدول عاجزة عن تحقيقه بمواردها الذاتية، فعلى صعيد الاقتصاد العراقي تشير التقديرات العلمية الى ان الحجم اللازم من الاستثمارات الحكومية الكفيل بتحقيق معدل نمو في الناتج بحدود 6% ينبغي ان يكون 24 و 26 (15) ترليون دينار للسنوات 2007 و 2008 على التوالي (بالاسعار الجارية) الا ان التخصيصات الفعلية لتلك السنوات كانت 12 و 15 ترليون دينار فقط (ناهيك عن عدم انفاقها فعلياً بالكامل).

تنافسية الاقتصاد العراقي

ان اي تحليل مبسط لهيكل الاقتصاد العراقي من خلال المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي الواردة في الجدول التالي يبين ان جدول رقم (3) مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1965 - 2008) (بالاسعار الجارية)

النشاط	1965 (*)	1975 (*)	1985 (*)	1995	2008
الزراعة	18	16	10.5	8.6	3.5
الصناعة	8	5.5	2.4	1	1.5

المصدر: وزارة التخطيط و وزارة التخطيط والتعاون الانماني- المجموعة الاحصائية السنوية- سنوات مختلفة.
(*) متوسطات لكل عشرة سنوات.

تدهورا مستمرا حصل في مساهمة قطاع الزراعة، إذ نشاهد إنخفاضا في نسبة المساهمة من 18% في 1965 لتصبح 3.5% في 2008. ويعود السبب الى استمرار عدم اعطاء القطاع الزراعي الاولوية المطلوبة في تخصيصات الموازنة الفيدرالية لاغراض: تشييد البنى التحتية الضرورية، ومعالجة مشكلة الملوحة التي اصبحت تعاني منها 75% من الأراضي الصالحة للزراعة. واما القطاع الصناعي، فقد تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت النسبة 1.5% لسنة 2008 بعد ما كانت هذه النسبة 8% في 1965، ويعود السبب الى: اولاً- طبيعة السياسة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة سابقاً.



ثانيا- الى الاحداث السياسية التي مر بها الوطن. بالاضافة الى ذلك فان الصناعة مدعومة في الوقت الحاضر بتمويل من الموازنة الفيدرالية لتمكينها من انجاز اعمالها (بأكثر من مليار ونصف مليار دولار سنويا). ان ما يثير الانتباه اكثر يكمن في ان التراجع في مساهمة هذه القطاعات هو تراجع عميق ومستمر منذ اكثر من 45 سنة الامر الذي يؤكد ان العقود الخمسة الاخيرة انطوت على الكثير من العوامل التي تضافرت وتكاثرت على تلك القطاعات. ففي عقدي الستينات والسبعينات تعاضمت الصناعة النفطية في العراق سواء عن طريق الاستثمارات الاجنبية او الحكومية وبذلك احتلت النسب الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي، في حين تسببت حروب الثمانينات والتسعينات في اشغال القوة البشرية الزراعية والصناعية مما تسبب في تراجع الناتج في القطاعين رافقه تعاظم الانتاج النفطي لتغطية نفقات الحرب. واما سنوات الحصار التي دامت عقد ونصف والتي كان من المفترض ان تؤدي الى تحفيز القطاعين فانها جاءت بنتائج مخالفة للمنطق عندما انهارت الزراعة والصناعة ولم تساهم الا بنسب متواضعة في الناتج المحلي الاجمالي رغم تراجع الانتاج النفطي جراء العقوبات الاممية، ولعل تفسير ذلك يكمن في محورين، الاول متلازم واعتمادية القطاعين على المدخلات الاجنبية التي اصيحت عالية الكلفة بالنسبة للمنتج العراقي في ظل العقوبات. والثاني يرتكز على السياسات التجارية الخاطئة طيلة تلك الحقبة والتي اخذت صورتين لا ثالث لهما فلغاية اواسط التسعينات ادت السياسات التجارية الى توفير حماية مطلقة للمنتج العراقي امام المنافسة الخارجية الامر الذي ادى الى ترهل القطاعين وغياب الحافز لبذل اي جهود للتطوير ومواكبة التغيرات الاقليمية على الاقل، في حين حررت الحكومة في اواسط التسعينات وبصورة مفاجئة الاسواق العراقية وسمحت بتدفق السلع الاجنبية (لا سيما من دول الجوار) بصورة اعجزت المنتج العراقي عن المنافسة باي صورة كانت مما اسفر مباشرة عن تدمير الانتاج في القطاعين واغلاق معظم الوحدات الانتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي.

اما قطاع النفط فقد تعاضمت نسبة مساهمته لتتجاوز 60% كاتجاه عام خلال العقود المنصرمة نتيجة تقهقر مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى، والارتفاع في اسعار النفط. رغم أن واقع الانتاج النفطي يتجسد بهبوط معدل الانتاج من 3.5 مليون برميل يوميا في عام 1979 الى (2) مليون برميل يوميا في عام 2008 .

المرض الهولندي

إن اكتشاف الموارد الطبيعية يؤدي الى آثار مرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصاً القطاع الصناعي وسمي بالمرض الهولندي في النصف الاول من القرن الماضي (1900-1950) بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال حيث هجع الجميع للترف والراحة وفضلوا الإنفاق الاستهلاكي البذخي على الإنفاق الاستثماري ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي بالمرض الهولندي. ويمكن القول إن أعراض المرض الهولندي قد أصابت اسبانيا في القرن السادس عشر عندما حصلت على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والماس من مستعمراتها في أمريكا اللاتينية وشهدت استراليا الحالة ذاتها في منتصف القرن التاسع عشر عند حصولها على المعدن النفيس، وفي بدايات القرن العشرين كانت تلك الظاهرة في الاقتصاد الهولندي الذي سبق إليها بشكل خاص في النصف الثاني من القرن العشرين كل من المكسيك والنرويج وأذربيجان بعد اكتشاف النفط والغاز في أراضيها وفي العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي، قد أصابت ظاهرة المرض الهولندي الاقتصاديات العربية وخصوصاً البلدان الخليجية النفطية والعراق تحديداً وإذا لم تفلح هذه البلدان في استغلال الموارد النفطية في بناء قاعدة إنتاجية متقدمة مثلما حققت تقدماً في الإنفاق الاستهلاكي المظهري. أما العراق فحالته خاصة فهو لم يصب بأعراض ذلك المرض فحسب بل هناك مضاعفات كبيرة لهذا المرض تمثلت بهدر الثروة دون الاستفادة منها في تطوير البنية الاقتصادية وخدمة السكان لعوامل عديدة لا مجال لذكرها، الا انها في النهاية ادت الى تدمير القدرات الإنتاجية في القطاعات غير النفطية⁽¹⁶⁾ .



الفرص والتحديات الحاكمة

ان تفعيل مساهمات القطاعات الاقتصادية، غير النفطية، يستلزم الاستثمار في تلك القطاعات بمبالغ كبيرة لا قدرة للاقتصاد الوطني على توفيرها حالياً. ونخلص مما سبق الى نتيجتين اساسيتين:-

اولاً: ضمور القدرات الانتاجية العراقية في القطاعين الصناعي والزراعي الى درجة تقترب من الشلل التام. ثانياً: ان الضمور المذكور لا يعد اصيلاً في طبيعة، انما هو وليد مجموعة من الظروف الاستثنائية والسياسات الخاطئة التي امت بالقطاعين منذ قرابة 5 عقود.

وبالتالي فانه من المستساغ الاستنتاج بان الاقتصاد العراقي يفتقر الى المقومات الاساسية الظرفية لولوج عالم الصادرات (غير النفطية) في السنوات العشرة المقبلة (حسب التقدير الجرافي للباحث) طالما ان معظم الطلب السلعي الفعال يلبي عن طريق الاستيرادات (ناهيك عن الطلب الكامن) الا ان ذلك لا يعود الى عناصر اصيلة كامنة في الاقتصاد العراقي وانما الى معوقات ظرفية ينبغي تجاوزها عبر اصلاحات ودور حكومي يشجع القدرات الكامنة في القطاعات الوطنية على التحرر من تلك المعوقات والانطلاق الحر على طريق التنافسية الاقليمية وربما العالمية.

ويمكن ترجمة هذه الامنيات عملياً من خلال الدور الحكومي الخلاق الهادف الى تحقيق بيئة اعمال مناسبة تحول للاقتصاد الوطني ومؤسساته الحاكمة الى حاضنات اعمال فعالة عبر تبني ورعاية ودعم 12 مرتكزا اساسياً لتعزيز التنافسية الوطنية

وهي:- (17)

- 1) الاستقرار السياسي.
- 2) الاستقرار الامني.
- 3) استقرار السياسات الاقتصادية.
- 4) كفاية البنية التحتية.
- 5) كفاية اليد العاملة.
- 6) وضوح الانظمة الضريبية.
- 7) يسر التمويل.
- 8) يسر الاجراءات الحكومية.
- 9) استهداف التضخم.
- 10) اتساق قوانين العمل.
- 11) ولاء قوة العمل.
- 12) معالجة الفساد.

وفي محاولة مبسطة للوقوف على حالة التنافسية الوطنية تم استطلاع آراء مجموعة من وحدات الاعمال العاملة في العراق (باستثناء كردستان) من خلال وضع مقياس متدرج من صفر الى 10 (معوقات الى مرتكزات) لكل مرتكز من المرتكزات المذكورة بحيث ان القيمة 10 تحقق الوضع الامثل لبيئة الاعمال، وتم الحصول على النتائج التالية كمتوسطات بسيطة لآراء وحدات الاعمال المذكورة (18)



جدول رقم (4) حالة مرتكزات التنافسية

المرتکز	المقياس
(1) الاستقرار السياسي.	4
(2) الاستقرار الامني.	4
(3) استقرار السياسات الاقتصادية.	6
(4) كفاية البنية التحتية.	4
(5) كفاية اليد العاملة.	5
(6) وضوح الانظمة الضريبية.	3
(7) يسر التمويل.	3
(8) يسر الاجراءات الحكومية.	5
(9) استهداف التضخم.	6
(10) اتساق قوانين العمل.	4
(11) ولاء قوة العمل.	3
(12) معالجة الفساد.	2
المجموع	49

المصدر/ استبيان ميداني مبسط

ومن الملاحظ ان بعض هذه المرتكزات غير قابل للتجزأة على وفق المنهجية المذكورة فالاستقرار الامني والسياسي ينبغي النظر اليهما كمتغيرات وهمية وغير قابلة للتجزأة من الناحية الاحصائية فإما يكون هناك استقرار او لا استقرار الا ان اتباع منهج التدرج ساهم في التخفيف من حدة المشكلة مع ما لهذا التخفيف من تحيز غير مبرر. في حين ان باقي المرتكزات يمكن ان تتدرج بحسب قدرة البرامج الحكومية قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل في النجاح بإزالة او تخفيف تلك المعوقات.

جدول رقم (5) اخفاق التنافسية

المرتکز	نسبة الاخفاق
(1) الاستقرار السياسي.	60%
(2) الاستقرار الامني.	60%
(3) استقرار السياسات الاقتصادية.	40%
(4) كفاية البنية التحتية.	60%
(5) كفاية اليد العاملة.	50%
(6) وضوح الانظمة الضريبية.	70%
(7) يسر التمويل.	70%
(8) يسر الاجراءات الحكومية.	50%
(9) استهداف التضخم.	40%
(10) اتساق قوانين العمل.	60%
(11) ولاء قوة العمل.	70%
(12) معالجة الفساد.	80%
الاخفاق الكلي	59%

المصدر/ جدول رقم (4)



وتشير نتائج الاستطلاع ان اهم المعوقات التي تقف حائلا دون توسع أنشطة الاعمال هي ضعف جدوى الاداء الحكومي في معالجة الفساد، وانخفاض ولاء قوة العمل لوحدة الاعمال الناجم عن التفضيل الشديد للوظائف الحكومية على وظائف قطاع الاعمال، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات المهمة الناجم عن قصور السياسات المصرفية المدفوعة بعدم موائمة سياسات البنك المركزي لرويا قطاع الاعمال، وعدم وضوح الانظمة الضريبية والتي لازالت لحد الان تعتمد وبشكل كبير على التفاوض الشخصي بين المخمن الضريبي والمكلف من قطاع الاعمال بالضريبة، ثم قصور البنية التحتية وجمود قوانين العمل، يليها تلك الإجراءات الحكومية كجزء من الفساد الاداري ونتيجة له وانخفاض كفاءة اليد العاملة الناجم عن عدم كفاية تدريب وتطوير القدرات والقابليات الفردية، في حين جاء في المرتبة الاخيرة من المعوقات ضعف جهود استهداف التضخم وجهود استقرار السياسات الاقتصادية لعدم وضوح استراتيجية اقتصادية لحد الان لاسباب تتصل بمجموعة المعوقات المذكورة اضافة الى السياسات المفروضة من صندوق النقد الدولي التي شوشت بدرجة كبيرة الرؤيا المتصلة بالدور الحكومي في ادارة الاقتصاد الوطني والتي سببت تأرجحا مريكا ما بين الدور الشمولي للحكومة في ادارة الاقتصاد (الاسيما القطاع النفطي) وبين الاكتفاء بإعادة هيكلة السوق وارساء قواعده دون تدخل مباشر فيه.

ان القراءة البسيطة لقدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة المعوقات تشير الى ان ما تمكن من انجازة على طريق ازالة المعوقات كليا امام تنافسية حقيقية بلغ 49 درجة من 120 درجة (حسب تقديرات هذه الدراسة) وبذلك فان حوالي 71 درجة من المعوقات مازالت جاثمة ومعركة امام القدرة التنافسية العراقية، اذ يشير الجدول رقم (5) الى ان الاقتصاد العراقي وبالتالي قدرته التنافسية يعانيان من اخفاق كلي بنسبة 59%، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان اخفاقا يمثل هذه النسبة يضع العراق في ذيل قائمة تقارير التنافسية العالمية فيما لو قيض له المساهمة الفاعلة في فعاليات هذه التقارير. وفي محاولة لتحليل هيكل اخفاق التنافسية وجد ان عوامل الاخفاق تلك موزعة على وفق الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) هيكل اخفاق التنافسية

المرتكز	المساهمة في الاخفاق
(1) الاستقرار السياسي.	8%
(2) الاستقرار الامني.	8%
(3) استقرار السياسات الاقتصادية.	5%
(4) كفاية البنية التحتية.	8%
(5) كفاية اليد العاملة.	7%
(6) وضوح الانظمة الضريبية.	11%
(7) يسر التمويل.	11%
(8) يسر الإجراءات الحكومية.	7%
(9) استهداف التضخم.	5%
(10) اتساق قوانين العمل.	8%
(11) ولاء قوة العمل.	11%
(12) معالجة الفساد.	11%
المجموع	100%

المصدر/ جدول رقم (4)

على ان المشكلة الاعمق من ذلك تتجلى في عمق الاثار التي تتركها تلك المعوقات والتي تتجاوز في الغالب النسبة المشار اليها لاسيما في المرتكزات غير القابلة للتجزأة، فالاستقرار الامني مثلا ساهم بنسبة متواضعة في اخفاق التنافسية بلغت حوالي 8% الا ان مثل هذه المساهمة في هذه القضية الحساسة من شأنها ان تؤدي بكل جهود التطوير الى الفشل وبالتالي فان الصورة اكثر عمقا مما تشير اليه الارقام، مما يجيز لنا تفسير فشل التنافسية بنسبة 60% على انه عبارة عن شلل في الهيكل الاقتصادي بنسبة 60%.



المحاولات الحالية

ان التوصيف الحقيقي لمختلف الفعاليات على الصعيد المجتمعي ضمن الدولة الواحدة انما يرتكز اساسا على التوصيف والتكييف القانوني لتلك الفعاليات ومنها بالتاكيد الفعاليات الاقتصادية، فغياب التوصيف القانوني للفعاليات الاقتصادية يجعل منها عرضة للتجاوزات والاجتهادات مما يؤدي بها الى العشوائية والقرارات الفردية المشوهة. لقد حاولت السلطات التشريعية العراقية تقديم توصيفا قانونيا اوليا لاستراتيجية اقتصادية عراقية من خلال تشريع واقرار جملة من القوانين المنظمة للفعاليات الاقتصادية ومنها ما يلي:-

قانون الاستيراد والتصدير.

قانون الاستثمار.

قانون التمويل.

قانون الضرائب.

قانون التملك.

ومع ما اثير من جدل وتجاوزات اراء حول تلك القوانين الا ان القانون الاول في النهاية يشير الى اهمية التجارة باعتبارها تمثل نشاطا واسعا في الاقتصاد العراقي. بينما يمثل قانون الاستثمار حجر الزاوية في تطور الاقتصاد يدعمه قانون التمويل الذي يساهم بتحويل اتفاقات الاستثمار الى مشاريع على الواقع. وبالفعل فقد شهد العام 2009 وما قبله حراكا جديا باتجاه الاستثمار بمظاهر متعددة، تمثل بوفود رسمية وحكومية وعقد مؤتمرات مع جهات وشركات عالمية وجولات ميدانية لمستثمرين عراقيين ورجال اعمال محليين، بالاضافة الى العديد من الزيارات المتبادلة بين الوفود التجارية العراقية والعربية والاجنبية للاعلان عن الرغبات الكبيرة في الاستثمار، ومجمل ذلك يشير بشكل وآخر الى اهمية الامر في هذه المرحلة المناسبة، قياسا لاي وقت مضى من الفترات السابقة، ومن ابرز هذه الانشطة والفعاليات بهذا الخصوص، هو ما شاركت به الحكومة العراقية ممثلة بالهيئة الوطنية للاستثمار في مؤتمر لندن عام 2009 وطرحت بحدود (500) مشروع استثماري امام المستثمر الاجنبي والشركات الاوروبية، في حقول مختلفة، مثل السكن ومشاريع صناعية كالبتروكيماويات والحديد والصلب وصناعة السيارات وفي الصناعات النفطية وسواها، وكذلك مؤتمر الاستثمار العراقي الالمانى الاول ومشاريع اعادة البناء في قطاعات مختلفة، كما يسعى مستثمرون عراقيون الى الدخول بشراكات استثمارية مع الشركات الاوروبية لاكتساب خبرات فنية عالية المستوى، بالاضافة الى نقل التكنولوجيا الى العراق وتدريب الايدي العاملة على آخر المهارات العلمية والفنية في المجال الصناعي، كل ذلك يجعل الكثير ان ينظر بعين الاعتبار والتفاؤل لاستقطاب الاستثمارات التي حققت نجاحات ومكاسب، كما هو الحال في كردستان العراق وما انعكس على مشاريعها الاستثمارية لتوافر بيئة امنية مستقرة وقانونية متطورة منذ حوالي 20 عام، اذ اعطت التشريعات الخاصة بالاستثمار في هذا الاقليم دوافع تشجيعية ومحفزة للاقدام على الاستثمار، حيث تتواجد نحو (650) شركة استثمارية، ما بين تجارية وصناعية وسياحية.

وفي محاولة مثيرة للجدل لتشجيع الاستثمار فقد انطوى قانون الاستثمار على احقية المستثمر العراقي والاجنبي على تملك الاراضي والعقارات في العراق حيث منح تعديل لقانون الاستثمار في العراق المستثمرين الاجانب والمحليين الحق في تملك اراض وممتلكات واستئجار أخرى لمدة 50 عاماً، وتشكيل هيئات محلية للاستثمار في الأقاليم والمحافظات. على ان حق المستثمر العراقي أو الاجنبي بتملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة يجب ان يتم ببديل تحدد أسس احتسابه وفق نظام خاص، وله حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغرض إقامة مشاريع الإسكان حصراً، وأن يلتزم المستثمر العراقي أو الاجنبي بالغرض الذي ملكت من أجله الأرض أو العقار وبعدم المضاربة بهما (وبذلك انخفضت وتيرة الجدل الذي اثاره التعديل). ورغم ان القانون لم يشر بوضوح الى الحجوم المرغوبة للمشاريع الاستثمارية الا ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تكون هي الافضل في الغالب في ظل الواقع الحالي لهيكل الاقتصاد العراقي وما يعانيه من اختلالات يمكن لهذا الحجم من الشركات المساهمة الفاعلة في اصلاحها. فاذا كانت البطالة تمثل واحدا من اهم هذه الاختلالات فان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل بكفاءة على معالجتها، حيث اثبتت الدراسات ان حجم المشروع يرتبط عكسيا مع قدرته على استخدام العمالة (19).



ورغم الجدية الواضحة في المحاولات الحالية الا انها لا تفي لوحدها بهدف تعزيز التنافسية كون اغلب المحاولات الحكومية الحالية تتمركز حول جذب استثمارات اجنبية مع مالها من اهمية في تحقيق مجموعة من المساهمات في تحسين القدرات الانتاجية وتطوير القدرات فضلا عن تخفيف عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات. فالاستثمار الاجنبي لن يكون ذو فاعلية ملحوظة ما لم يرافقه مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية الوطنية على اكثر من محور بعد تحقيق اصلاحات حقيقية وعميقة في البنية الهيكلية السياسية تفضي الى استقرار سياسي طويل الاجل يفضي بدور وبالضرورة الى استقرار امني ثابت وراسخ. عند ذاك يمكن التحول بفاعلية نحو بناء قدرة تنافسية حقيقية في اطار استراتيجية ثابتة تعمل على خلق مناخ وبيئة اعمال مستقرة تلبي متطلبات الاستثمار وتنمي قدرات القطاع الخاص وخلق التنمية وفرص العمل وتعزيز الاتحادات النوعية كالتجارية والصناعية واقامة المعارض كمقدمات ضرورية لخلق المناخ المطلوب.

الخاتمة

ان توفر مثل لهذه الاستراتيجية يعد خطوة هامة على الطريق الصحيح حيث ان قياس مؤشرات التنافسية سواء تلك التي يتم جمعها عبر استطلاعات الرأي لقطاع الاعمال او تلك التي يتم احتسابها عبر مؤشرات رقمية احصائية سوف توفر لصانعي القرار فرصة هامة للحصول على معلومات دورية عن الآثار الفعلية للقرارات والتشريعات التي يتم اصدارها، والسياسات التي يتم تطبيقها، وبالتالي يوفر أداة للرصد والتقييم والمتابعة لتنفيذ الخطط التنموية.

وينبغي الإشارة ابتداء الى ان استراتيجية بناء من هذا النوع لا ينبغي لها ان تنظم وتنفذ وتدار اعتمادا على الخبرات الوطنية فقط (مع ما لهذه الخبرات من اهمية بالغة) بل ينبغي الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال لاسيما الخبرات الاممية التي ساهمت في تطوير برامج التنافسية في اكثر من مكان في العالم خصوصا برنامج الامم المتحدة الانمائي. وبالتالي فان هذا المشروع ينبغي ان ينفذ ضمن برنامج للتعاون الفني ما بين الحكومة العراقية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي. على ان يحدد اهدافه في الوثيقة الموقعة بين الحكومة الممثلة بوزارة (التخطيط والتعاون الانمائي) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بما يلي:-

- 1) المساعدة في اعداد ونشر المعلومات الدقيقة عن معايير التنافسية للصناعة والقطاعات الاقتصادية العراقية ذات العلاقة.
- 2) المساعدة في مقارنة معايير التنافسية للاقتصاد العراقي مع دول مختارة.
- 3) تقديم التوصيات الاستراتيجية التقنية المبنية على افضل التجارب.
- 4) الحث على ضرورة اعتماد مسالة التنافسية ضمن اولويات الخطط الوطنية.
- 5) المساعدة على تحفيز اكبر للمنافسة في الاداء الاقتصادي.
- 6) مساعدة الحكومة على اصدار تقارير التنافسية السنوية.

ولا بأس من تصور الاطار العام لإستراتيجية بناء القدرة التنافسية الوطنية باعتباره يتشكل على مرحلتين بحيث تتشكل في المرحلة الاولى الاطر الفنية المؤسسية وتدريب العاملين فيها بغية بناء قدراتهم، في حين تنطلق برامج العمل الفعلية في المرحلة الثانية وصولا الى انجاز تقرير التنافسية الوطني وحسب التفصيل التالي.



المرحلة الابتدائية للاستراتيجية:

وتطوي على بناء هيكلين فنيين اساسيين يمثل الاول في فريق عمل التنافسية (يتكون من رئيس فريق العمل وعدد من المساعدين مختصين في الاقتصاد) وبناء قدرات العاملين فيه بغية انجاز مهمة دراسة وتحليل المستوى التنافسي للصناعة العراقية على مستوى الاداء الجزئي من خلال ابحاث ميدانية وتحليلات علمية عن عدد من القطاعات الصناعية المختارة وصياغة سياسات الارتقاء بالقيمة المضافة في مختلف مراحل الانتاج بالاعتماد على منهجية مايكل بورتر في تحليل تنافسية المنشأة والقطاع الصناعي.

اما الثاني فيتمثل بالمرصد الوطني للتنافسية (يتكون من رئيس فريق العمل وعدد من المساعدين مختصين في الاحصاء) وبناء قدرات فريق عمله ليتمكن من انشاء قاعدة بيانات تمكن من قياس مجموعة مؤشرات ومعايير التنافسية للاقتصاد العراقي وفق الاساليب الاحصائية المعتمدة عالميا، ومن ثم مقارنتها مع مثيلاتها من دول العالم لتأسيس موقع الاقتصاد العراقي في سلم التنافسية العالمي. بحيث تتناغم تلك المؤشرات مع مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد التنمية الادارية (جنيف) والعمل على ادراج العراق ضمن تقاريرهما فضلا عن المعهد العربي للتخطيط (الكويت).

وتحقق هذه الاستراتيجية جملة من المنافع لقطاعات واسعة حكومية وغير حكومية تتمثل فيما يلي:-
اولا: قطاع الاعمال- تستهدف الاستراتيجية مجموعة واسعة من الانشطة مثل (التجارة والصناعة والزراعة والسياحة والمجمعات الصناعية) في محاولة لاستطلاع اراء مدراء الشركات والمؤسسات ونقلها بشفافية ومشاركة فاعلة في صياغة السياسات المعززة لبيئة الاستثمار والاعمال.

ثانيا: الوزارات- كوزارة التخطيط والتعاون الانمائي الشريك المفترض للمنتدى الاقتصادي العالمي في ادراج العراق في تقرير التنافسية السنوي ودعم واضعي السياسات في تحديد مكامن القصور في الاداء ونقاط الضعف والقوة والتحديات التي تواجه قطاع الاعمال. كما يمكن لوزارة الصناعة ان ترتقي بادائها من خلال تمكينها من وضع منهجية لتحليل سلسلة الانتاج والقيمة المضافة في قطاع الصناعة وصياغة سياسات قطاعية لتعزيز القيمة المضافة المتحققة فضلا عن تقييم الاداء مقابل المنافسين في الدول الاخرى. كما تتمكن وزارة الزراعة من صياغة سياسات واعتماد مشاريع تصنيع المواد الزراعية.

اما الوزارات الاخرى كوزارات التعليم العالي والبحث العلمي والنقل والصحة..... الخ فبإمكانها صياغة سياسات معززة لبيئة التنافسية العراقية عبر قياس مجموعة من المؤشرات التنافسية التي تعني كل وزارة بصورة مباشرة.
ثالثا: الهيئات التخطيطية: من خلال استخدام مؤشرات التنافسية كأداة تقييم مستقبلية للخطط الاقتصادية وانعكاسها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تعظيم العوائد والجدوى الاقتصادية للموارد الطبيعية ضمن تنفيذ متميز سواء على مستوى الاداء الاقتصادي الحكومي والمؤسساتي او بيئة الاعمال.

رابعا: هيئة الاستثمار- ممن خلال ادراج العراق ومؤشرات تنافسية ادائه الاقتصادي في التقارير الاقليمية والدولية والتي تشكل محور اهتمام المستثمرين والشركات متعددة الجنسية الساعية لتوزيع نشاطها على مختلف الانشطة المجدية. علما ان تقارير التنافسية الصادرة عن الجهات الدولية تعد احدى اهم وسائل استقطاب الاستثمار الاجنبي والترجيح لدى مختلف دول العالم.

خامسا: الجامعات ومراكز الابحاث والاستشاريون- من خلال مساعدة الباحثين على تحليل مواضيع واشكاليات اقتصادية هامة ضمن منهج المقارنة.

مرحلة الانطلاق

البديء بالعمل وفق خطط سنوية وفصلية لتحقيق ثلاثة مخرجات اساسية وهي:-

1) نشر مفهوم التنافسية الشامل بين مختلف شرائح قطاع الاعمال وبناء القدرة الوطنية من خلال المؤتمرات الخاصة بالتنافسية يقوم على محاضرات متخصصة بالموضوع يقدمها خبراء المعهد الدولي للادارة والمعهد العربي للتخطيط فضلا عن الخبراء الوطنيين. اضافة الى اقامة دورات تدريبية لتحليل سلسلة الانتاج ومؤشرات التجمعات العنقودية ومؤشرات التنافسية (الكامنة والجارية)، وحلقات وورش عمل وندوات محلية والمشاركة بالمحافل الاقليمية الخاصة بالموضوع.

2) قياس مؤشرات تنافسية الاقتصاد العراقي ومقارنتها مع مجموعة الدول الاخرى عبر بناء مكتبة خاصة بدراسة تقارير التنافسية المحلية والاقليمية والدولية، وتأسيس وحدة بيانات الكترونية خاصة بالمعطيات الرقمية لمؤشرات التنافسية، ووضع دليل خاص بطريقة احتساب المؤشر الكلي والمؤشرات الجزئية للتنافسية ومسح رأي قطاع الاعمال اكثر من مرة.

3) المساعدة على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الاعمال العراقي عبر وضع منهجية تحليل السلسلة التكنولوجية بالاعتماد على البحث الميداني والبحث المكتبي واتمام الدراسات الخاصة بالتحليل في مجموعة من الانشطة كصناعة الجلود والتمور والتعليب والملبوسات والمنتجات الكهربائية والالكترونية والمنتجات الخشبية والبناء والتشييد..... الخ. ويصار بعد ذلك الى صياغة السياسات القطاعية بناء على التحليل المذكور ودفعها لمتخذي القرار بهدف تعزيز ودعم آلية جذب الاستثمارات وترشيدها في القطاعات الفرعية واستخدامها كنقاط مرجعية لتحديد المشاريع المستقبلية. مع اهمية دراسة دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز القدرات التنافسية.



- 1) وظفت مدرسة رجال الاعمال مفهوم التنافسية على الصعيد المايكروبي (منشآت الاعمال) بينما وظفته مدرسة الاقتصاديين على الصعيد الماكروبي، وهو ما يهتم به البحث الحالي.
 - 2) راجع بحث للكاتب بعنوان (إشراك العراق في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف- مواجهة التحديات- مجلة النزاهة العدد الاول السنة الاولى 2009) للوقوف على اهم تلك التحديات.
 - 3) أ. يوسف مسعداوي- إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة- مجلة علوم انسانية- السنة الخامسة: العدد 35: خريف 2007 .
 - 4) يمكن للقاريء الكريم الرجوع الى تعاريف اخرى منها: تعريف المجلس الاميركي للتنافسية وتعريف المجلس الاوربي ببرشلونة.
 - 5) تقرير التنافسة العالمي لعام 2007/ 2008.
 - 6) شكل المرصد الوطني للتنافسية بموجب القرار رقم 1624 عن مجلس الوزراء السوري بتاريخ 18 نيسان 2007 وحددت مهام المرصد في صياغة السياسات والاستراتيجيات الواجب تطبيقها لتحسين بيئة الاعمال والاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد السوري.
 - 7) WORLD ECONOMIC FORUM ،WORLD COPETITIVENESS REPORT 1999.
 - 8) Oral & chabchoub (1997) ، "An Esimation Model for Replicating the Ranking of the World Competitiveness"، Report international، journal of forecasting 13(4 (December، pp527-577.
- وانظر كذلك:
- Lall ،s.(2001)،"Competitiveness Indices and Developing Countries : An Economic Evaluation of Global Compétitiveness"، Report World Development ،vol 29،n9 September، pp1501-1525.
- اما على صعيد الدول المشمولة بتقرير التنافسية فقد ابدت العديد من الدول ملاحظاتها وانتقاداتها للتقرير، ويمكن الاشارة الى انتقادات مصر بهذا الخصوص كنموذج، حيث ثبت المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتنسيق مع المجلس الوطني للتنافسية مجموعة من الانتقادات اهمها ما يلي:
- أ- اعتماد التقرير على بيانات قديمة نسبيا.
 - ب- عدم استطلاع آراء الشركات الصغيرة والمتوسطة والتحيز الى مناطق معينة.
 - ج- تخضع الاستطلاعات الى ضغط المزاجية بشكل كبير وحسب مستوى الارباح المتحقق.
 - 9) استاذ في جامعة كولومبيا.
 - 10) تقرير التنافسية العالمي 2007-2008.
 - 11) حلت فيما بعد كل من البرتغال وجنوب افريقيا وتشيلي محل تركيا وفنلندا وسنغافورة.
 - 12) للمزيد من التفاصيل حول الشركات المتعددة الجنسيات وتعزيز القدرة التصديرية ينظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2002 ، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية، جنيف، 2002 .
 - 13) كريم نعمة النوري- دور الاستثمارات الاجنبية في البلدان النامية- مجلة علوم انسانية: العدد 8 نيسان.
 - 14) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي- الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي- مجلة علوم انسانية السنة الرابعة: العدد 32: ك2 (يناير) 2007
 - 15) د.علاء الدين جعفر-الاتفاق الاستثماري ومستقبل الطلب على الايدي العاملة في العراق- ندوة وزارة التخطيط والتعاون الانمائي- بغداد- 2008.



- 16) عباس كاظم جاسم- دراسة عن الاقتصاد العراقي وتدايعات المرض الهولندي- مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية- 2006.
- 17) التقرير الوطني الاول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007 – مشروع دعم الجاهزية التنافسية.
- 18) تم اختيار مجموعة من الشركات العاملة في أنشطة مختلفة مثل الانشاءات الكهربائية والتجهيز والمنتجات الغذائية وصناعة الملابس والمنتجات المعدنية، وقد توزعت العينة بواقع 4 شركات في بغداد و7 شركات خارج بغداد (عدا كردستان). ومع اقرار الباحث بضعف وهزالة هذه العينة بسبب قدرات البحث المحدودة (الا ان هذا الاستطلاع يمكن ان يكون مقدمة لعمل اوسع واكثر نضجا من الناحية الاحصائية في حال توفر القدرات الكافية للمسح الشامل. كما يمكن للمسح ان يأخذ منحى اخر من خلال تبني اراء وحدات الاعمال ورجال الاعمال بترتيب المرتكزات المذكورة حسب اولويتها العملية باعتبارها من الاسباب الاكثر اعاقا للاعمال في العراق.
- 19) جمال الدين سلامة- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر- مجلة علوم انسانية.